

## الهجوم التركي على سوريا حملة بتوجهات قومية



دايفيد ليبسكا  
كاتب مختص بالشأن التركي

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا.

وكتب جلال جاهيت أغار، وهو مُحاضر في جامعة سانت أندروز، في موقع (ذا كناري) يقول إن "المسألة الكردية ظلت دائماً أداة عملية في أيدي النخبة السياسية الحاكمة في تركيا، لاستمرار سلطتها السياسية ولتخفيف الاضطرابات السياسية، من خلال إعادة توحيد المنظمات السياسية والمجتمع المدني القومي اليميني المتطرف تحت لواء الشوفينية التركية".

وقضى الهجوم التركي على شمال شرقي سوريا عملياً على الشراكة الناشئة بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي. ولو كانت تلك الشراكة قد ترسخت، لكانت شكلت تهديداً حقيقياً لحزب العدالة والتنمية، وفقاً لأوغلو.

ينبع الهجوم التركي على شمال شرقي سوريا من مخاوف سياسية في الداخل، وقد أسكتت النزعة القومية التي أشعلها الرئيس رجب طيب أردوغان ووسائل الإعلام الموالية للحكومة جميع الأصوات المعارضة تقريباً، وجعلت الأكراد مستهدفين.

انطلقت العملية العسكرية التركية في سوريا في التاسع من أكتوبر، وأدت إلى مقتل ما لا يقل عن 250 شخصاً، معظمهم من الأكراد، ونزوح نحو 300 ألف. أثار هذا مخاوف بين المتابعين البارزين للمشهد، بمن في ذلك سامانكا باور، سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة، من وجود حالات تطهير عرقي.

ووضع المسؤولون الأتراك هدفين رئيسيين لهذا الهجوم، أولهما تطهير المنطقة الحدودية من قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد، ووحدات حماية الشعب التابعة لها، وثانيهما إعادة توطين ما يصل إلى مليوني لاجئ في المنطقة الآمنة المزمعة.

وترى ميرفي طاهر أوغلو، منسقة برنامج تركيا في مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، أن هذين الهدفين تابعان من دوافع سياسية.

وقالت أوغلو لموقع أحوال تركية في دويونة صوتية إن "هذا التوغل العسكري حقق دوافع سياسية كبيرة في تركيا... السياسة الداخلية تحركه بكل تأكيد".

ويتفق معظم المراقبين على أن تنامي الشعور بالإحباط من وجود لاجئين سوريين، والضغط الاقتصادي التي فرضها في تركيا، قد لعبا دوراً مهماً في الانتخابات البلدية، التي منى حزب أردوغان الحاكم -حزب العدالة والتنمية- خلالها بخسائر في إسطنبول ومدن أخرى كبرى هذا العام.

وقالت أوغلو إن هذا يمكن أن يفسر خطة أنقرة لإعادة توطين معظم اللاجئين في سوريا. وترى أوغلو أن من غير المرجح إعادة الملايين اللاجئين إلى سوريا، لأسباب أولها أن تركيا تمكنت فقط من السيطرة على شريط محدود من الأراضي في شمال شرقي سوريا، وتعتقد أن أردوغان سيعاني سياسياً، نتيجة لذلك.

وأشارت أوغلو إلى أن الأمر الثاني المهم الذي أدى إلى فوز أكرم إمام أوغلو في انتخابات بلدية إسطنبول في وقت سابق من هذا العام، كان دعم حزب الشعوب الديمقراطي مرشحين في إسطنبول ومدن أخرى من أجل تحسين فرص حزب المعارضة الرئيسي؛ حزب الشعب الجمهوري.

وعندما تعرض حزب العدالة والتنمية بزعمارة أردوغان إلى أول نكسة سياسية، حينما فشل في الفوز بأغلبية صريحة في الانتخابات العامة التي أجريت في يونيو 2015،

لقى الحزب الحاكم باللوم على حزب الشعوب الديمقراطي، الذي تمكن من تحطيم عبء العشرة في المئة اللازمة للحصول على مقاعد في البرلمان. بعد ذلك بشهر، جددت الحكومة صراعها مع حزب العمال الكردستاني، الذي يخوض تمرداً في تركيا منذ عام 1984، والمصنف كتتنظيم إرهابي في



## المكايدة السياسية فضحت أردوغان وكبدت إخوان مصر خسائر فادحة

السياسية التي تسلكها مع أوروبا، ولذلك ستظل تناور بهم للحصول على تنازلات في ملفات إقليمية مهمة.

### من الشك إلى الحقيقة

كشفت المستندات التي عرضت على المشاهدين في مصر حجم الهشاشة التي يعاني منها النظام التركي، فالحصل على صور لجوازات السفر مفضوحة، منها ما يستحق عرضه حالياً، وما يمكن تاجيله، فقد يتم لاحقا تقديم نماذج لأسماء كبيرة ضالعة في عمليات إرهابية وقعت في دول مختلفة، وهو ما ألمح إليه البرنامج التلفزيوني، وقتهما ستوجه ضربة قوية أخرى لأردوغان بعد الاتهامات المتزايدة له بتوفير ملاذات آمنة للكثير من المتشددين.

وحولت هذه المعلومات الشكوك التي عبرت عنها بعض الجهات الغربية إلى واقع، فبعد العملية العسكرية التركية في شمال شرق الفرات لوح الرئيس أردوغان بإمكانية إطلاق سراح مئات من المتطرفين وإعادتهم إلى بلادهم، وكانوا محتجزين في سجون تتولى حراستها قوات سوريا الديمقراطية، ونجحت قواته وعملاؤه في فك أسر عدد كبير منهم، مستغلاً ممانعة الدول الأوروبية استقبال هؤلاء إلى بلادهم، وكانوا محتجزين في سوريا.

وفي محاولة جديدة للابتزاز السياسي والمالي عقب نجاحه سابقاً في توظيف ورقة اللاجئين السوريين مع ألمانيا والحصول على معونات سخية منها. لم تتوان الكثير من الدول الغربية في الحديث عن مخاطر تسرب عناصر إرهابية إليها، وحذرت من استخدام تركيا لهم عبر اللجوء إلى أساليب ملتوية قد يصعب كشفها، ولفنت إلى خطورة الاعتماد على منح الجنسية لحمايتهم وتسريب بعضهم إلى دول بعينها، وأثبت البرنامج المصري أخيراً عدم استبعاد ذلك، فالإسراف الحاصل في استقبال أعداد غفيرة من المتطرفين وشخصيات مدانة في دول كثيرة يؤكد أن مهام قتالية تنتظرهم في مناطق أبعد من سوريا.

قد تكون الساحة الأوروبية اتخذت إجراءات أمنية حاسمة، ما يمكنها من حماية أراضيها بصورة محكمة،

تسلهم إلى حياة المصريين والتحكم في بعض جوانبها المادية والمعنوية غير مطروح، والبون شاسع بين ما يجري فعلاً داخل مصر، وما يحسك له ويتردد في إسطنبول من خلال الأدوات الإعلامية التي تديرها جماعة الإخوان، وكل من يهمهم ضمان استمرار الحياة المرهقة، بصرف النظر عن المعاناة التي تعيشها الكوادر الصغيرة.

جاءت مسألة الجنسية لتراكم الأزمة داخل الجماعة، وتفسير إلى أن المسافة تباعدت في صفوفها، على الرغم من كل المحاولات التي بذلت للحفاظ على كيانها متماسكا ولو رمزياً، ورأب الصدع الذي نالها بفعل الإخفاقات التي تلاحقها وفشلها في تقييض الدولة المصرية، ولم تفلح المساعي الخشنة التي قامت بها تركيا والأمم المتحدة التي ضختها دوائر متباينة في شرابيين الإخوان في تمكينها من عودة مضمونة للفضاء السياسي في مصر.

توقف مصريون عند فضيحة تغيير الهوية كاملة، لأنها تجاوزت حدود تجديد جوازات السفر المنتهية، ونزعت عنها ما يدور بشأن عدم تعاون السفارات المصرية مع المحسوسين على الإخوان، ووفرت دليلاً عملياً لطرق التحايل والانتفاف التركي، ورسخت فكرة عدم رغبة قيادات الجماعة في العودة إلى مصر في أي وقت مستقبلاً.

وعزت الانتقائية التي تتعامل بها أنقرة مع من تسميهم بـ"اللاجئين" السياسيين، ونصر على حصر كرمها في نطاق الحسابات الأيديولوجية، وتغني أي بعد إنساني تنتقد به حول طرح قضية نحو ثلاثة ملايين لاجئ سوري أدمت المتاجرة بهم، واستفادت منهم في تبرير بعض التحركات العسكرية التي تقوم بها في سوريا، وتفسير بعض الخطوات

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

قدم أحد البرامج التلفزيونية الجماهيرية في مصر قبل أيام صوراً ومستندات تثبت حصول عدد من قيادات جماعة الإخوان المقيمين في تركيا على جنسيتها، وأثبتت جوازات السفر غير المدون بها الأسماء الحقيقية أن هناك أهدافاً سياسية خفية من قبل الحكومة التركية عندما حرصت على أن تكون هويتهم جديدة من حيث الجنسية والأسم الذي يحملها كل شخص، وغالبية حصلوا عليها خلال العامين الماضيين، كما هو مدون في جوازات السفر التي عرضها البرنامج، ما يعني وجود قلق يساورهم بعد انتهاء مرحلة الرئيس رجب طيب أردوغان.

تضيف هذه الطريقة دليلاً دامغاً على علاقة الرجل بجماعات متطرفة مختلفة، فمعظم الأسماء المصرية التي منحت الجنسية التركية متورطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في أعمال عنف وإرهاب وقعت في مصر خلال السنوات الماضية، وصدرت بحق أصحابها أحكام قضائية متفاوتة، بعضها يصل إلى الإعدام، ولحمايتهم من مطاردات الإنترنت وفتاوحها وتسهيل حركتهم بين دول العالم قدم لهم غطاء الجنسية. تعتقد الحكومة التركية أنها وفرت الحماية القانونية لهم، ولم يدر بخلدائها أنه ثمة أجهزة متقدمة تستطيع أن تثبت أن الهويتين المصرية الأصلية والتركية التي حصل عليها كل شخص لفرد واحد، وكان من الممكن أن يصبح الأمر مفهوماً لو كان الاسم واحداً في الحالتين، لكن التغيير أثبت وجود شبهة جرمية من وراء التغيير ويريد صاحبها الفرار منها أو إخفاها.

### مسافة سياسية شاسعة

أكدت توقعات الحصول على الجنسية للعشرات من القيادات، وربما مئات، من المنتمين للإخوان المصريين أنهم والحكومة التركية لم يبقوا واقفين في أنهم سوف يعودون سالمين إلى القاهرة مرة أخرى، في حين أن خطاب كبار المسؤولين في أنقرة وقيادات الإخوان يتحدث دوماً بصورة سلبية عن قرب انهيار النظام المصري وتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يجعل شبح الثورة عليه مخيماً، وبالتالي عودة الجماعة للحكم. لم يزعج هذا التناقض قيادات الإخوان، لأنهم أعلم من غيرهم بانسداد جميع المنافذ أمامهم، وبات



توغل عسكري بدوافع سياسية كبيرة